

استقرار المصطلح النحوي في كتاب سيبويه الخبرُ أنموذجاً

فؤاد مهيوب عبده المخلافي*

alttumoh2010@hotmail.com

المُلخَص:

وسمّت مُصطلحاتُ كتاب سيبويه بالاضطراب وعدم الاستقرار، وبالغموض والتّعَدّد في اللفظ الدّال على المفهوم الواحد، أو التّعَدّد في مفهومات اللفظ الواحد؛ وهذا البحث محاولة للكشف عن مدى استقرار المصطلح النحوي في الكتاب، ومدى صحة ما ساد عن اصطلاحاته، وما وسمت به. فهل تعدّد الألفاظ لما يبدو أنّه مفهوم واحد - في الكتاب - يُعدّ عدم استقرارٍ للمصطلح النحوي فيه، أو أنه أمرٌ يحمل دلالات وأغراضاً نحويّة متعدّدة بتعدّد الألفاظ النحويّة له، تختلف باختلاف الحقول، والقرائن النحويّة، وغيرها؟ وهل كان سيبويه يعي تعدّد ما يستعمل من مصطلحات، أو أنه هو الاضطراب والغموض؟. ومنهج البحث استقرائيّ تحليليّ، يقوم على استقراء الألفاظ التي استعملها سيبويه على الخبر وتحليلها وتفسيرها من خلال ما كتَبَ سيبويه لا ما كُتِبَ عنه، مستأنساً ببعض أقوال النحويين المتأخرين أحياناً، في المواضيع التي تحتاج إلى ذلك. وتوصّل البحث إلى أنّ سيبويه قد استعمل مصطلح الخبر للدلالة على مفهومه بوعي تامّ، وأنّ ما يبدو أنّه تعدّد في لفظه

* طالب دكتوراه في اللّغة والنحو - قسم اللّغة العربيّة - جامعة الملك سعود- الرياض- المملكة العربية السعودية.

أو في مفهومه إنّما يرجع إلى حقل البحث الذي يدرس فيه سيبويه الجملة. فقد استعمل سيبويه لفظ (الخبر) في الحقل الدلالي للجملة، واستعمل لفظ (المبني على المبتدأ، أو المبني عليه) في الحقل التركيبي للجملة، وأمّا لفظ (المستقر) فمصطلح لنوعٍ محددٍ من أنواع الخبر، وقسم من أقسامه، وهو ما عُرف بعد ذلك بالخبر شبه الجملة، ولا يُعدُّ مصطلحًا مغايرًا للخبر.

الكلمات المفتاحية: الجملة؛ الخبر؛ المصطلح؛ الدلالي.

Constancy of Syntactic Terminology of Sibaweh's Book

Predicative as a Case

Fuad Mahyoub Abdo Al-Mekhlafi*

alttumoh2010@hotmail.com

Abstract:

The terminology of Sibaweh's book has been characterized with confusion and inconstancy, and with obscurity and multiplicity of the words denoting one concept or more. Hence, this research paper attempts to reveal the extent of constancy of grammatical terminology in the book, and the extent of correctness of what has been predominant about its terminology. Nevertheless, the research methodology is analytical inductive, based on investigating and inducting the words that Sibaweh has used for the predicate, and then analyzing and interpreting them through what Sibaweh himself has written, not through what has been written about him, drawing sometimes upon some views of modern/ later grammarians in the positions that require that. This research has concluded that Sibaweh has used the term (predicate) on its concept with complete awareness, and that what seems to be

* PhD student in language and grammar - Department of Arabic Language - King Saud University - Riyadh - Saudi Arabia.

multiplicity in its word or concept, has been only attributed to the research field in which Sibaweh has been studying a sentence. Thus, Sibaweh has used the word (predicate) in the semantic field of the sentence, and the word (indeclinable upon inchoative, or indeclinable upon it) in the structural field of the sentence, whereas the term/ word is a term of a specific type of predicate types, and one of its divisions, that has been known later as the semi-sentence predicate, and that is not considered a contradictory term for predicate.

Key Words: Sentence, Predicate, Terminology, Semantic.

المقدمة:

تُمثِّلُ المصطلحات الرّكيزة الأساسيّة التي تستند إليها العلوم في تقديم ما تضمنته من المفاهيم؛ إذ هي المفاتيح والأدوات التي لا غنى لأيّ علم عنها، وهي حلقة الاتصال بين العلماء بعضهم ببعض، وبها ينقلون نتاج دراساتهم إلى اللاحقين بعدهم⁽¹⁾.

ويُعَدُّ كتاب سيبويه أقدمَ مدونة نحويّة متكاملة وصلت إلينا، جمعت في طياتها اصطلاحات النَّحو العربي التي أُثِرَتْ عن النَّحويّين قبل الكتاب، وأُثِرَتْ عن سيبويه وشيوخه ومعاصريه الذين نقلَ عنهم. وقد وُسِّمَتْ اصطلاحاتُه بالاضطراب وعدم الاستقرار، وبالغموض والتَّعدّد في اللفظ الدّال على المفهوم الواحد، أو التَّعدّد في مفهومات اللفظ الواحد⁽²⁾؛ لذا تبني هذه الدّراسة على أساس دراسة المصطلح النَّحوي في كتاب سيبويه من خلال الألفاظ التي أطلقها سيبويه على مفهوم الخبر فيه.

فهذا البحث محاولة للكشف عن مدى استقرار المصطلح النَّحوي في الكتاب، ومدى صحة ما ساد عن اصطلاحاته، وما وُسِّمَتْ به. فهل تعدّد الألفاظ لما يبدو أنّه مفهوم واحد في الكتاب يُعدُّ عدم استقرارٍ للمصطلح النَّحوي فيه، أو أنه أمرٌ يحمل دلالات وأغراضاً نحويّة متعدّدة بتعدّد الألقاب النَّحويّة له، تختلف باختلاف الحقول، والقرائن النَّحويّة،

وغيرها؟. وهل كان سيبويه يعي تعدّد ما يستعمل من مصطلحات، أو أنه هو الاضطراب والغموض؟.

وقد كان منهج البحث استقرائيًا تحليليًا، يقوم على استقراء استعمالات سيبويه للألفاظ الدّالة على الخبر وتحليلها وتفسيرها بكلام سيبويه، أي: إنّه يقوم على فهم الألفاظ التي استعملها سيبويه على الخبر من خلال ما كتَبَ سيبويه لا ما كُتِبَ عنه، مستأنسًا ببعض أقوال التّحويين المتأخرين أحيانًا -في المواضيع التي تحتاج إلى ذلك-، وقد اقتضى ذلك تكرار بعض النّصوص أكثر من مرة؛ لاشتمالها على أكثر من لفظ دال على الخبر أو شاهد على لفظ دال على الخبر.

وقبل الشروع في تناول الألفاظ الدّالة على الخبر في كتاب سيبويه ينبغي أن أشير إلى أنّ منهج سيبويه في دراسة الأبواب النّحويّة⁽³⁾ قد عكس نفسه على مصطلحاته، فسيبويه يتناول الباب النحويّ الواحد في أكثر من موضع في الكتاب، وحين يتناول مسائل ذلك الباب في موضع قد يطلق عليه لفظًا غير اللفظ الذي أطلقه عليه في موضع آخر؛ وذلك عن قصدٍ يقصد إليه سيبويه لدلالةٍ خاصّةٍ للمصطلح في ذلك الموضع تضاف إلى دلالة المصطلح الأصليّة، وليس اضطرابًا في المصطلح أو غموضًا في مفهومه.

والخبر من اصطلاحات كتاب سيبويه المستعملة لدى النحويين حتى اليوم⁽⁴⁾؛ ولأنّ سيبويه بحث مسأله في أكثر من باب نحويّ وفي مواضع متعددة من الكتاب تنوعت الألفاظ التي أطلقها عليه، فنجد سيبويه يعبر عن الخبر بـ(المسند إليه)⁽⁵⁾، وبـ(المستقرن)⁽⁶⁾، وبـ(المبني على المبتدأ)⁽⁷⁾، وبـ(الخبر)⁽⁸⁾، وهذا ما جعل تلك الاستعمالات تبدو من قبيل التّعدّد أو الغموض في مصطلح هذا الباب؛ ولبيان ذلك يمكن الوقوف على الألفاظ التي أُطلقت على الخبر، ودراستها في مواضعها في الكتاب على التّحو الآتي:

استقرأ سيوبه التركيب في الجملة العربية، ودلّه الاستقراء على أنّ أصل وضع التركيب في الجملة العربية يقوم على ركنين أساسيين، هما: المسند والمسند إليه⁽¹⁰⁾؛ فدرَسَ هذا الأصل في أوّل الكتاب، وعقد له الباب الثالث من الأبواب السبعة الأولى، التي جعلها مقدمات لأبواب الكتاب اللاحقة⁽¹¹⁾، واستعمل فيه لفظ (المسند إليه) للخبر والفاعل في مقابل لفظ (المسند) الذي استعمله للمبتدأ والفعل، فقال: "هذا باب المسند و(المسند إليه) وهما ما لا يعنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: (عبدُ اللهِ أخوك)، و(هذا أخوك). ومثل ذلك: (يذهبُ عبدُ الله)، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدُّ من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: (كانَ عبدُ اللهِ منطلقاً)، و(ليتَ زيداً منطلقاً)؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"⁽¹²⁾.

فيُلاحظ أنّ سيوبه يبحث، في هذا الموضع، التركيب الإسنادي بوصفه تركيباً بنائياً بحثاً، يعتمد على اللبنة الأولى، وهي المبني أو المسند، ثم يبني المتكلم عليها لبنةً أخرى، وهي المبني عليه أو المسند إليه⁽¹³⁾، فيبحث المسند والمسند إليه بوصفهما ركني الجملة، تربطهما علاقة إسنادٍ واحتياجٍ، فهما ما لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فيكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه، مشيراً إلى أنّ التركيب الإسنادي على قسمين: أحدهما: الاسم المبتدأ والمبني عليه⁽¹⁴⁾، أي: الخبر، كقولك: (عبدُ اللهِ أخوك)، و(هذا أخوك)، والقسم الآخر: الفعل والاسم المرفوع به، أي: الفاعل أو نائبه، كقولك: (يذهبُ عبدُ الله)؛ فالفعل محتاج إلى الاسم، وهو الفاعل أو نائبه، في الجملة الفعلية، كاحتياج الاسم

الأوّل، وهو المبتدأ، إلى الآخر، وهو الخبر، في الجملة الاسميّة، وقد استقرّ هذا التقسيم عند النحويّين، فيما بعد، على الجملة بقسميها: الاسميّة، والفعليّة.

وعلى الرغم من أنّ هذا الموضع يُعدُّ الموضع الأوّل والرئيس المخصّص لدراسة المسند والمسند إليه؛ الذي استعمل فيه سيبويه لفظ (المسند إليه)، فإنّه لم يكن الموضع الوحيد الذي درس فيه علاقة الإسناد بينهما، واستعمل فيه لفظ (المسند إليه) للخبر والفاعل. فقد استعمله سيبويه في ثلاثة مواضع أخرى في الكتاب، فقال في موضع ثانٍ من الكتاب: "فأمّا المبنيّ على الأسماء المهمّة فقولك: (هذا عبدُ الله منطلقًا)، و(هؤلاء قومك منطلقين)، و(ذاك عبدُ الله ذاهبًا)، و(هذا عبدُ الله معروفًا). (فهذا) اسمٌ مبتدأ يُبنى عليه ما بعده وهو (عبدُ الله). ولم يكن ليكون (هذا) كلامًا حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله. فالمبتدأ مُسنَدٌ والمبنيّ عليه (مُسنَدٌ إليه)، فقد عمِلَ (هذا) فيما بعده كما يعمل الجارُّ والفعلُ فيما بعده"⁽¹⁵⁾، ويقول في موضعٍ ثالثٍ: "فالاتداء لا يكون إلاّ بمبنيّ عليه. فالمبتدأ الأوّل والمبنيّ ما بعده عليه، فهو مسندٌ و(مسندٌ إليه)"⁽¹⁶⁾.

وأما الموضع الرّابع الذي استعمل فيه سيبويه لفظ (المسند إليه) فقوله: "وسألتُ الخليلَ عن رجلٍ يُسمّى (خَيْرًا مِنْكَ)، أو (مَأخوذًا بِكَ)، أو (ضارِبًا رجلاً)، فقال: هو على حاله قبل أن يكون اسمًا. وذلك أنّك تقول: (رأيتُ خيرًا مِنْكَ)، و(هذا خيرٌ مِنْكَ)، و(مررتُ بخيرٍ مِنْكَ). قلتُ: فإن سمّيت بشيءٍ منها امرأة؟ فقال: لا أدعُ التنوين، من قِبَلِ أنّ (خَيْرًا) ليس منتهى الاسم، ولا (مَأخوذًا)، ولا (ضارِبًا). ألا ترى أنّك إذا قلتُ: (ضارِبٌ رجلاً) أو (مَأخوذٌ بِكَ) وأنت تبتدئ الكلام احتجتَ ههنا إلى الخبر كما احتجتَ إليه في قولك: (زَيْدٌ)، و(ضارِبٌ). و(مِنْكَ) بمنزلة شيءٍ من الاسم، في أنّه لم (يُسنَدِ إلى مسندٍ) وصار كمالَ الاسم، كما أنّ المضافَ إليه منتهى الاسم وكماله"⁽¹⁷⁾.

والتأظر في النصوص المذكورة آنفاً يلحظ أنّ سيبويه لا يرمي باستعمال لفظ (المسند إليه) مصطلحاً وظيفياً خاصاً مرادفاً للخبر، بل يستعمله بوصفه ركناً من أركان الجملة، تربطه بالمبتدأ علاقة إسنادٍ يكون فيها المبتدأ مسنداً والخبر مسنداً إليه، فيشير إلى تلك العلاقة⁽¹⁸⁾ في الموضع الأول بقوله: "وهما ما لا يَغْتَنِي واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً"⁽¹⁹⁾، وقوله: "فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدُّ من الآخر في الابتداء"⁽²⁰⁾، وقوله: "لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"⁽²¹⁾، وفي الموضع الثاني يقول: "ولم يكن ليكون (هذا) كلاماً حتى يُبْنَى عليه أو يُبْنَى على ما قبله"⁽²²⁾ وقوله: "فقد عمِلَ (هذا) فيما بعده كما يعمل الجارّ والفعلُ فيما بعده"⁽²³⁾، وفي الموضع الثالث يقول: "فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليه"⁽²⁴⁾، وفي الموضع الأخير يقول: "احتجّت ههنا إلى الخبر"⁽²⁵⁾، ويجعل المبتدأ والخبر قسمًا أو نوعًا من أنواع الإسناد، كالفاعل والفاعل، فيقول: "فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه"⁽²⁶⁾. أي: من أنواع المسند والمسند إليه الاسم المبتدأ والخبر، ويزيد بياناً وتوضيحاً فيقول: "فالمبتدأ مُسندٌ والمبنيّ عليه مسندٌ إليه"⁽²⁷⁾، ويقول: "فالمبتدأ الأوّل والمبنيّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه"⁽²⁸⁾.

ولذلك فإنّ وسم سيبويه المبتدأ والخبر بالمسند والمسند إليه لا يعني استعمالهما اصطلاحين وظيفيين آخرين عليهما، وإنّما يرمي سيبويه إلى بيان لزوم علاقة الإسناد بينهما عند تركيب الجملة منهما⁽²⁹⁾؛ لكونهما ركني الجملة الاسميّة، كما هي بين الفعل والفاعل أو بين الفعل ونائب الفاعل، "فهذه المواضع تُبيّن أنّ تركيب المسند مع المسند إليه هو البنية الصغرى للكلام وآتة لا يكون كلامٌ حتى يتألّف"⁽³⁰⁾.

فالمسند إذن لفظٌ لركن من أركان الجملة يشملُ الفعلَ والمبتدأ، والمسند إليه لفظٌ لركن آخر من أركان الجملة يشملُ الفاعلَ ونائبَ الفاعلِ والخبر⁽³¹⁾. أي: إنّ المسند والمسند

إليه "هما ركنا البنية الأساسية للكلام"⁽³²⁾؛ وسيبويه يستعمل هذا التركيب حين يُشير إلى علاقة الإسناد بين الفعل والفاعل، أو بين المبتدأ والخبر من جهة، وإلى علاقة التضام والتلازم بين الفعل والفاعل، أو بين المبتدأ والخبر من جهة أخرى. وليس أن (المسند والمسند إليه) اصطلاحان نحويان وظيفيان على (الفعل والفاعل) أو (المبتدأ والخبر). وعلى هذا لا يُعدُّ المسندُ إليه مصطلحًا وظيفيًا خاصًا بالخبر ومرادفًا له.

2. المُستقرّ⁽³³⁾

من الألفاظ التي استعملها سيبويه بمفهوم الخبر لفظُ (المستقرّ)، ولبیان كيفية استعمال سيبويه له، وقصده منه لابدّ من الوقوف على المواضع التي وردَ فيها هذا اللفظ في الكتاب، وهي على النحو الآتي:

أطلق سيبويه (المستقرّ) على الخبر حين تناول كان وأخواتها والإخبار عن النكرة، فقال: "هذا باب تُخبرُ فيه عن النكرة بنكرة وذلك قولك: (ما كانَ أحدٌ مثلكَ)، و(ما كانَ أحدٌ خيرًا منك)....، وتقول: (ما كانَ فيها أحدٌ خيرٌ منك)، و(ما كانَ أحدٌ مثلكَ فيها)، و(ليس أحدٌ فيها خيرٌ منك)، إذا جعلتَ (فيها) (مُستقرًّا) ولم تجعله على قولك: (فيها زيدٌ قائمٌ)، أجريت الصفة على الاسم. فإن جعلته على قولك: (فيها زيدٌ قائمٌ) نصبتَ، تقول: (ما كانَ فيها أحدٌ خيرًا منك)، و(ما كانَ أحدٌ خيرًا منك فيها)، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلمة أخرت الذي تلغيه كان أحسن. وإذا أردت أن يكون (مُستقرًّا) تكتفي به فكلما قدّمته كان أحسن"⁽³⁴⁾.

وحين تحدث عن الحال بوصفها وصفًا لمعرفة مبنية على مبتدأ قال: "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنّه خبرٌ لمعروفٍ يرتفعُ على الابتداء، قدّمته أو أخرته وذلك قولك: (فيها عبدُ الله قائمًا)، و(عبدُ الله فيها قائمًا). ف(عبدُ الله) ارتفع بالابتداء لأنّ الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنّما هو مَوْضِعٌ له، ولكنّه يجري مجرى الاسم المبنيّ على ما قبله.... ويدلّك

على ذلك أنك تقول: (إنّ فيها زيدًا)، فيصيرُ بمنزلة قولك: (إنّ زيدًا فيها)؛ لأنّ (فيها) لماً صارت (مُستقرًّا) لزيد يستغني به السكوتُ ولأنه وقعَ موقعَ الأسماء⁽³⁵⁾.

وحين تحدّث سيبويه عن المبتدأ الذي يكون خبره ظرفًا قال: "هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسدّ مسدّه لأنّه (مُستقرُّ) لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتّى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله؛ ولكن كلُّ واحد منهما لا يُستغنى به عن صاحبه، فلمّا جُمعا استغنى عليهما السكوتُ، حتّى صارا في الاستغناء كقولك: (هذا عبدُ الله). وذلك قولك: (فيها عبدُ الله)"⁽³⁶⁾.

وحين بحث سيبويه باب إنّ وأخواتها قال: "هذا باب الحروف الخمسة التي تعملُ فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة (عشرين) من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرّفُ تصرّفَ الأفعال كما أنّ (عشرين) لا تصرّفُ تصرّفَ الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلة...، وتقول: (إنّ بك زيدًا مأخوذٌ)، و(إنّ لك زيدًا واقفٌ)، من قبل أنّك إذا أردت الوقوفَ والأخذ لم يكن (بك) ولا (لك) (مستقرّين) ل(عبد الله)، ولا موضعين. ألا ترى أنّ السكوت لا يستغني على (عبد الله) إذا قلت: (لك زيدٌ) وأنت تريد الوقوف"⁽³⁷⁾.

وقال في إضمار الخبر ممّا يكون ظرفًا: "هذا باب ما يحسن عليه السكوتُ في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون (مُستقرًّا) لها وموضعًا لو أظهرته، وليس هذا المضمّرُ بنفس المظهر. وذلك: (إنّ مألًا وإنّ ولدًا وإنّ عددًا)، أي: (إنّ لهم مألًا). فالذي أضمرت (لهم) ويقول الرّجل للرّجل: (هل لكم أحدٌ إنّ الناسَ ألَبّ عليكم)، فيقول: (إنّ زيدًا، وإنّ عمرًا)، أي: (إنّ لنا)...، وتقول: (إنّ ألقًا في دراهمك بيضٌ)، و(إنّ في دراهمك ألقًا بيضٌ). فهذا يجري مجرى النكرة في (كان) و(ليس)؛ لأنّ المخاطب يحتاج إلى أن تُعلمه ههنا كما يحتاج إلى أن

تعلّمه في قولك: (ما كان أحدٌ فيها خيرًا منك). وإن شئت جعلت (فيها) (مُستقرًا) وجعلت (البيض) صفةً. واعلم أنّ التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا، مثله في باب كان، ومثل ذلك قولك: (إنَّ أسدًا في الطّريق رابضًا)، و(إنَّ بالطّريق أسدًا رابضًا). وإن شئت جعلت (بالطّريق) (مُستقرًا) ثمّ وصفته ب(الرابض)، فهذا يجري هنا مجرى ما ذكرت من التّكرة في باب (كان)»⁽³⁸⁾.

وفي "باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم"⁽³⁹⁾ قال: "وذلك قولك: (لَعَمْرُ اللهِ لأفعلنّ)، و(أيمُ اللهِ لأفعلنّ)...، وتصديق هذا قول العرب: (عليّ عهدُ اللهِ لأفعلنّ). ف(عهدُ) مرتفعة و(عليّ) (مُستقرّ) لها. وفيها معنى اليمين"⁽⁴⁰⁾ وفي مواضع أُخر من الكتاب⁽⁴¹⁾.

والملاحظ في التّصوص السّابقة أنّ سيبويه يختار استعمالَ لفظِ (المُستقرّ) بمفهوم الخبر حين يكون الخبر جازًا ومجرورًا أو ظرفًا مُستقرًا فيه. كما يلحظ مراعاة سيبويه تقدير معنى الاستقرار في الخبر الظرف أو الجار والمجرور حين أشار إلى ذلك فقال: "وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير، والإلغاء والاستقرار عربيّ جيّد كثير"⁽⁴²⁾، وقال: "فصار قولك: (فيها) كقولك: (استقرّ عبدُ الله)"⁽⁴³⁾. وتقدير الفعل (استقرّ)، أو الاسم (مُستقرّ) في الخبر الظرف هو ما عليه النّحويّون المتأخرون عن سيبويه بعد ذلك⁽⁴⁴⁾.

والظاهر أنّ سيبويه ينظر إلى الإخبار بوصفه وظيفةً نحويةً في الجملة، وإلى الجار والمجرور أو الظرف بوصفه مكوّنًا نحويًا يصلح الإخبار به، فيرى اجتماع الوظيفتين في الخبر الظرف فيسميه (مُستقرًا) تنبها على الأزواج الوظيفية بين وظيفة الظرف بوصفه تكملة في الجملة، ووظيفة الخبر بوصفه ركنًا في الجملة الأساسية. فسيبويه يقصد إذن إلى إطلاق (المُستقرّ) على الخبر عندما يكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا؛ وعلى الظرف والجار والمجرور حين يكونان خبرًا، مراعيًا دلالة الاستقرار فيهما، وليس على مفهوم الخبر على إطلاقه.

لذا يمكن القول: إنَّ سيبويه أطلق (المُسْتَقَرَّ) على الخبر قاصداً نوعاً من أنواع الخبر-هو الذي عرف عند النحويين الخالفين له بالخبر شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور)- وليس مصطلحاً بديلاً عن الخبر، أو اضطراباً في الاصطلاح عليه. وإنَّما هو اصطلاح على الخبر شبه الجملة، فإذا عُدَّ اضطراباً في المصطلح عند سيبويه فهو عند النحويين كذلك، ولكنَّ الأمر واضحٌ بأنَّه مصطلح خاصٌّ بنوعٍ معيَّن من الخبر، وليس من الاضطراب أو الغموض في شيء.

3. المبني عليه (المبني على المبتدأ)

أطلق سيبويه لفظ (المبني عليه)، أي: (المبني على المبتدأ) على الخبر في عدد من الأبواب النحوية، وعند النظر فيها وفي المواضع التي ورد فيها في الكتاب، يُلاحظ أنَّ سيبويه يستعمله عند تحليل بنية الجملة وتركيبها النحوي، فيُلاحظ أنَّ المواضع التي ذكر فيها المسند والمسند إليه في الكتاب استعمل فيها لفظ (المبني على المبتدأ) بمفهوم الخبر، فقال حين تناول ركني الإسناد: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ (المبني عليه)"⁽⁴⁵⁾. أي المبني على المبتدأ، ومن ذلك قوله في (هذا عبدُ الله معروفًا): "(هذا) اسمٌ مبتدأ يُبْنَى عليه ما بعده وهو (عبدُ الله)، ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتَّى يُبْنَى عليه أو يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مُسْنَدٌ و(المبنيُّ عليه) مسندٌ إليه، فقد عمِلَ (هذا) فيما بعده كما يَعْمَلُ الجارُّ والفعلُ فيما بعده"⁽⁴⁶⁾. وحين تناول الابتداء قال: "هذا باب الابتداء. فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتدئَ لِيُبْنَى عليه كلامٌ. والمبتدأ (المبنيُّ عليه) رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأ الأوَّل والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مُسْنَدٌ و مُسْنَدٌ إليه"⁽⁴⁷⁾. فكانَّ سيبويه يقصد إلى استعمال (المبني على المبتدأ) بمفهوم الخبر؛ لما بين المبتدأ والخبر من علاقة تضافٍ وتلازم⁽⁴⁸⁾ في التركيب الجمليِّ النحويِّ، فالمبتدأ والخبر متلازمان، ومتضامان فهما: "ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا

يجد المتكلّم منه بدأ⁽⁴⁹⁾، والتضام والتلازم قرينة لفظيّة تركيبية⁽⁵⁰⁾ يتناسب معها الاصطلاح التركيبي (المبنيّ عليه).

ولأنّ البحث في الاشتغال بحثٌ في ركني الإسناد؛ وأيهما يُبنى على الآخر: هل الاسم على الفعل فتكون الجملة فعلية أو الفعل على الاسم فتكون الجملة اسمية؟ وما يستتبع ذلك من تغيير في بنية تركيب الجملة؛ استعمل سيبويه (المبنيّ على المبتدأ) كثيرًا حين بحث أبوابه⁽⁵¹⁾، نحو قوله: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدّم أو أُخروما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم، فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلتَ: (ضربتُ زيدًا)، وهو الحدّ، لأنك تريد أن تُعمله وتحمّلَ عليه الاسمَ، كما كان الحدّ (ضربَ زيدَ عمرًا)، حيث كان (زيدًا) أوّل ما تشغّل به الفعل. وكذلك هذا إذا كان يعملُ فيه. وإن قُدّمتَ الاسمَ فهو عربيٌّ جيّد كما كان ذلك عربيًّا جيّدًا، وذلك قولك: (زيدًا ضربتُ)، والاهتمامُ والعناية هنا في التّقديم والتّأخير سواءً، مثله في (ضربَ زيدَ عمرًا) و(ضربَ عمرًا زيدًا). فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: (زيدٌ ضربتُه)، فلزمته الهاء. وإنّما تريد بقولك مبنئٍ عليه الفعلُ أنّه في موضع (منطلقٍ) إذا قلتَ: (عبدُ الله منطلقٌ)، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأوّل وارتفع به، فإنّما قلتَ (عبدُ الله) فنسبته له ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتَه بالابتداء"⁽⁵²⁾. وقوله: "هذا باب ما يجري ممّا يكون ظرفًا هذا المجري وذلك قولك: (يومُ الجمعةِ أَلقَاكَ فيه)، و(أقلُّ يومٍ لا أَلقَاكَ فيه)، و(أقلُّ يومٍ لا أصومُ فيه)، و(خطيئةُ يومٍ لا أصيدُ فيه)، و(مكانكم قمتُ فيه). فصارت هذه الأحرَفُ [يعني: الكلمات] ترتفع بالابتداء كارتفاع (عبدِ الله)، وصار ما بعدها مبنياً عليها كبناء الفعل على الاسم الأوّل، فكانتَ قلتَ: (يومُ الجمعةِ مبارِكٌ) و(مكانكم حسنٌ)، وصار الفعلُ في موضع هذا...، وقال الشاعر، الحارث بن كلّدة:

فما أدري أغيّرهم تناءٍ وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا⁽⁵³⁾

يريد: أصابوه، ولا سبيلَ إلى النَّصبِ وإنْ تركتَ الهاءَ لأنَّه وصفٌ، كما لم يكن النَّصبُ فيما أتممتَ به الاسمَ، يعني الصَّلَة. فمن ثمَّ كان أقوى ممَّا يكون في موضع (المبنيِّ على المبتدأ)، لأنَّه لا يُنصبُ به، وإنَّما مَنَعهم أن يَنصبُوا بالفعلِ الاسمَ إذا كان صفةً له أن الصِّفَة تامُّ الاسمِ" (54).

واستعمل سيبويه لفظاً (المبنيِّ على المبتدأ) للخبر عند بحث التَّركيبات النَّحوية التي يصح فيها عدة أوجه أحدها الخبر، لما يتبع ذلك من تغييرٍ في بنية التَّركيب الجُمليِّ، "فقد تبيَّن له من خلال الملحوظة الدقيقة لخصائص التَّراكيب إمكانية استبدال المكونات النَّحوية المتشابهة في التَّصنيف والوظيفة بعضها ببعض" (55)، فقال في أبواب البدل: "هذا وجه اتَّفاق الرِّفَعِ والنَّصبِ في هذا الباب، واختيار النَّصب، واختيار الرِّفَعِ. تقول: (رأيتُ متاعَكَ بعضُه فوق بعضٍ)، إذا جعلتَ (فوقاً) في موضعِ الاسمِ (المبنيِّ على المبتدأ) وجعلتَ الأوَّلَ مبتدأً، كأنك قلتَ: (رأيتُ متاعَكَ بعضُه أحسنُّ من بعضٍ)، ف(فوق) في موضع (أحسنُّ)" (56). وفي إضمار الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي ممَّا يكون في الأسماء بعد بعض الحروف قال: "وممَّا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجلَ قد قَدِمَ من سفرٍ فتقول: (خَيْرٌ مَقْدَمٍ). أو يقول الرجلُ: (رأيتُ فيما يرى النَّائمُ كذا وكذا)، فتقول: (خيرًا وما سَرَّ)، و(خيرًا لنا وشرًّا لعدونا). وإن شئتَ قلتَ: (خيرٌ مَقْدَمٍ)، و(خيرٌ لنا وشرُّ لعدونا). أما النَّصبُ فكأنَّه بناه على قوله: (قَدِمْتُ)، فقال: (قَدِمْتُ خيرٌ مَقْدَمٍ)، وإن لم يُسَمَّع منه هذا اللَّفْظُ، فإنَّ قَدومَه ورؤيتَه إيَّاه بمنزلة قوله: (قَدِمْتُ). وكذلك إن قيل: (قَدِمَ فلانٌ)، وكذلك إذا قال: (رأيتُ فيما يرى النَّائمُ كذا وكذا)، فتقول: (خيرًا لنا وشرًّا لعدونا). فإذا نصب فعلى الفعل. وأمَّا الرِّفَعِ فعلى أنَّه مبتدأٌ أو (مبنيٌّ على مبتدأ)، ولم يرد أن يحمله على الفعل، ولكنَّه قال: (هذا خيرٌ مَقْدَمٍ)، و(هذا خيرٌ لنا وشرُّ لعدونا)، و(هذا خيرٌ وما سَرَّ).

ومن ثمّ قالوا: (مصاحَبٌ مُعانٌ)، و(مُبرورٌ مُأجورٌ)، كأنّه قال: (أنت مصاحَبٌ)، و(أنت مُبرورٌ). فإذا رفعتَ هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرتَ، وإذا نصبتَ فالذي في نفسك غير ما أظهرتَ، وهو الفعل والذي أظهرتَ الاسم⁽⁵⁷⁾. ويقول في باب التّمييز: "ومَنْ قال: (مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمها) قال: (هذا راقودٌ خَلٌّ)، و(هذه صُقَّةٌ خَرٌّ). وهذا قبيحٌ أُجريّ على غير وجهه، ولكنّه حَسَنٌ أن يُبنيّ على المبتدأ ويكون حالاً. فالحالُ قولك: (هذه جُبَّتُكَ خَرّاً). و(المبنيّ على المبتدأ) قولك: (جُبَّتُكَ خَرٌّ). ولا يكون (صفةً) فيُشبهُ الأسماء التي أخذت من الفعل، ولكنهم جعلوه يلي ما ينصب ويرفع وما يجرُّ؛ فأجره كما أجره، فإنما فعلوا به ما يُفعلُ بالأسماء، والحالُ مفعولٌ فيها. و(المبنيّ على المبتدأ) بمنزلة ما ارتفع بالفعل، والجارُّ بتلك المنزلة، يجرى في الاسم مجرى الرّافع والتّاصب⁽⁵⁸⁾.

فيشير سيبويه -هنا- إلى جواز أكثر من وجه في بنية الجملة؛ منها ما يصحُّ أن يكون بدلاً من الخبر ومنها ما لا يصحُّ، ثمّ يُشير إلى التّغيير الذي يحدث في التّركيبات في ضوء ذلك الاستبدال، فدراسة بنية الجملة وتركيبها هو ما جعله يطلق (المبنيّ على المبتدأ) على الخبر فيما سبق من المواضع وفي غيرها من الأبواب والمواضع، نحو إطلاق (المبنيّ على المبتدأ) على الخبر في باب التّعليق⁽⁵⁹⁾، وفي باب كم⁽⁶⁰⁾، وفي علامات المضميرين⁽⁶¹⁾، كما استعمله -أيضاً- مع النّواسخ⁽⁶²⁾ في عدد من المواضع، واستعمله حين بحث الفعل المضارع⁽⁶³⁾، وباب الجزاء⁽⁶⁴⁾، وباب أن التي تكون اسماً مثل أن⁽⁶⁵⁾.

ويبدو أنّ خلاصة استعمال سيبويه (المبنيّ على المبتدأ) بمفهوم الخبر الاصطلاحيّ، تدور على دراسة بنية الجملة من حيث تركيبها التّحوي؛ إذ لو أنعمنا "التّظر إلى طبيعة الألفاظ التي نحا سيبويه إلى أن يستعملها"⁽⁶⁶⁾ حين يستعمل (المبنيّ على المبتدأ) وهي: (المسند والمسند إليه، المبنيّ على ما هو قبله، يُبنيّ عليه ما بعده، عمِلَ هذا فيما بعده،

الاسم مبنيٌّ على الفعل، الفعل مبنيٌّ على الاسم، بنيت، تُعمله، وتحمّل عليه الاسم، تشغل به الفعل، يعمل فيه، بنيت الفعل على الاسم، موضع، بُني على الأول، ارتفع به، فنسبته له، بنيت عليه الفعل، رفعتَه بالابتداء، ما يجري، ترتفع بالابتداء، ما بعدها مبنيٌّ عليها، بناء الفعل على الاسم الأول، ينصبوا بالفعل) فسجد أنّ سيويه يستعملها حين يدرس البنية التركيبية في الجملة النحويّة وتحليلها، و"تصنيفها، وشرح طريقة بنائها، وإيضاح العلاقات بين عناصر هذا البناء، وتحديد الوظيفة التي يشغلها كلُّ عنصر من عناصرها، والعلامات اللغوية الخاصّة بكلّ وظيفةٍ منها، ثمّ تعيين النموذج التركيبي"⁽⁶⁷⁾ لها، وهو ممّا يرجح إطلاق سيويه (المبني على المبتدأ) على مفهوم الخبر في الحقل التركيبي للجملة، عن قصدٍ ووعيٍّ وإدراكٍ لذلك الاستعمال، وليس من قبيل الاضطراب أو الغموض في المصطلح.

4. الخبر

استعمل سيويه لفظاً (الخبر) بصور متعدّدة في مواضع وأبواب نحويّة مختلفة من الكتاب عند بحثه المعنى في الجملة. أي: في الحقل الدلالي للجملة، ويمكن استعراض تلك الصّور على النحو الآتي:

• الخبر بمعنى الحال

أطلق سيويه لفظاً (الخبر) على مفهوم الحال في حالين: الأولى: يراعي فيها نوع الحال، وهي حين تكون الحال وصفاً صالحاً للإخبار به في الجملة الاسميّة، والأخرى: يراعي فيها حقل البحث، وهي حين بحث الحال في الحقل الدلالي للجملة؛ ممّا يؤكّد أنّها -أي: الحالين- سبب ذلك الاستعمال، وأنّ هذا الاستعمال قصدٌ قصّد إليه سيويه عن وعيٍّ وإدراكٍ، وليس غموضاً أو اضطراباً في مفهوم الخبر، كما أنّه ليس تعدّداً في ألفاظ الحال للسبب نفسه.

عندما تكون الحال وصفاً صالحاً للإخبار به. أي وصفاً لمعرفة مبنية على مبتدأ⁽⁶⁸⁾، إذ يكون صاحب الحال والحال بمنزلة المبتدأ والخبر، وهو ما مثل له سيبويه كثيراً (ب) هذا عبدُ الله منطلقاً ونحوه، إذ يصحّ أن نقول في الحال وصاحبها: (عبد الله منطلقاً)، وعبر عنه بالجمل الآتية:

- ما يَنْتصبُ لأنَّه (خبرٌ) للمعروفِ المبنيِّ على ما هو قبله من الأسماءِ المهمةِ⁽⁶⁹⁾.
- ما يَنْتصبُ لأنَّه (خبرٌ) للمعروفِ المبنيِّ على الأسماءِ غيرِ المهمةِ⁽⁷⁰⁾.
- أو يَنْتصبُ فيه (الخبرُ) لأنَّه حالٌ لمعروفٍ مبنيٍّ على مبتدأ⁽⁷¹⁾.
- ما يَنْتصبُ فيه (الخبرُ) لأنَّه (خبرٌ) لمعروفٍ يَرْتفعُ على الابتداءِ، قدَّمته أو أخَّرته⁽⁷²⁾.

وبين ذلك حين علل مجيء هذه الحال في باب إنّ وأخواتها، فقال: "هذا بابٌ يَنْتصبُ فيه (الخبرُ) بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء؛ لأنَّ المعنى واحدٌ في أنّه حالٌ، وأنَّ ما قبله قد عمِلَ فيه، ومَنَعَهُ الاسمُ الذي قبله أن يكون محمولاً على إنّ. وذلك قولك: (إنَّ هذا عبدُ الله منطلقاً)"⁽⁷³⁾.

ومن ذلك استعمال سيبويه لقب (الخبر) في أبواب الحال حين قال: "هذا باب ما يَنْتصبُ؛ لأنَّه (خبرٌ) للمعروفِ المبنيِّ على ما هو قبله من الأسماءِ المهمةِ...، وما يَنْتصبُ؛ لأنَّه (خبرٌ) للمعروفِ المبنيِّ على الأسماءِ غيرِ المهمةِ. فأما المبنيُّ على الأسماءِ المهمةِ فقولك: (هذا عبدُ الله منطلقاً)، و(هؤلاء قومك منطلقين)، و(ذاك عبدُ الله ذاهباً)، و(هذا عبدُ الله معروفاً)...، وأما ما يَنْتصبُ لأنَّه (خبرٌ) مبنيٌّ على اسمٍ غيرِ مهمِّمٍ، فقولك: (أخوك عبدُ الله

معروفًا)⁽⁷⁴⁾ ، وقال: "هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه (الخبر) لأنه حال لمعروفٍ مبني على مبتدأ، فأما الرفعُ فقولك: (هذا الرجلُ منطلقٌ)...، وأما النَّصبُ فقولك: (هذا الرجلُ منطلقًا)"⁽⁷⁵⁾ ، وقال: "هذا باب ما ينتصب فيه (الخبر) لأنه خبرٌ لمعروفٍ يرتفع على الابتداء، قدمته أو أخرته وذلك قولك: (فيها عبدُ الله قائمًا)"⁽⁷⁶⁾ .

فإطلاق (الخبر) على مفهوم الحال -هنا- "متعلق بباب المبتدأ والخبر من جهة الأصل"⁽⁷⁷⁾ ؛ وذلك لأسباب، منها: أنَّ الحال "خبر في المعنى"⁽⁷⁸⁾ أي: خبر من جهة الدلالة، وأنَّ البحث -هنا- في المحتوى الدلالي لتلك الجمل، وأنَّه يصحُّ الإخبار بهذه الحال في تلك المواضع. والحال الأخرى:

عندما يبحث سيبويه الحقل الدلالي للجمل⁽⁷⁹⁾ ، وهو ما ينطبق على الحال في المواضع السابقة، وينطبق عليها -أيضًا- في مواضع أُخرتكون فيها الحال مختلفة عن الحال في الحال الأولى، نحو قوله في باب ما يجوز فيه الإتيان وترك الإتيان من الصفات: "هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تجعله (خبرًا) فتنصبه. فأما ما استويا فيه فقوله: (مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائِدٌ به)، إن جعلته وصفًا، وإن لم تحمله على (الرجُل) وحملته على الاسم المضمَر المعروف نصبتَه فقلت: (مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائِدًا به)، كأنَّه قال: (معه بازٌ صائِدًا به)، حين لم يرد أن يحمله على الأوَّل. وكما تقول: (أتيتُ على رجلٍ ومررتُ به قائمًا)، إن حملته على (الرجُل)؛ وإن حملته على (مررتُ به) نصبتَه، كأنك قلت: (مررتُ به قائمًا)...، وكذلك: (مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكبٌ بِرْدُونًا)، إن لم ترد الصفة نصبت، كأنك قلت: (معه الفرسُ راكبًا بِرْدُونًا). فهذا لا يكون فيه وصفٌ ولا يكون إلا (خبرًا). ولو كان هذا على القلب⁽⁸⁰⁾ كما يقول

النحويون لَفَسَدَ كَلامٍ كثير، وكان الوجهُ: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جَمِيلَه)؛ لأنَّك لا تقول: (مررتُ برجلٍ جميله حسنِ الوجهِ). ولقال: (مررتُ بعبدا لله معه بازك الصائد به)، فتنصبُ. فهذا لا يكون فيه إلا الوصف لأنَّه لا يجوز أن تجعل المعرفةَ حالا يقع فيه شيء. ولم تقل: (جميله) لأنَّك لم ترد أن تقول: (إنَّه حسنُ الوجهِ في هذه الحال)، ولا (إنَّه حسنُ وجهه جَميلاً)، أي: (في هذه الحال حَسَنٌ وجهه). فلم يردُ هذا المعنى ولكنَّه أراد أن يقول: (هذا رجلٌ جميلُ الوجهِ)، كما يقال: (هذا رجلٌ حسنُ الوجهِ). فهذا الغالبُ في كلام الناس⁽⁸¹⁾. فهو هنا يبحث المعنى وما يحدث فيه من تغيير عند الوصف (الإتباع) أو النَّصب على الحال.

ومن مواضع استعمال سيويه (الخبر) على الحال -أيضاً- استعماله في "باب مجرى نعت المعرفة عليها"⁽⁸²⁾، وعند حديثه في النِّعت السَّببي⁽⁸³⁾، وفي "باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة"⁽⁸⁴⁾، وفي "باب ما يَنْتصب خبره؛ لأنَّه معرفة وهي معرفة لا توصفُ ولا تكون وصفاً"⁽⁸⁵⁾، وكل ذلك في إحدى الحالين المذكورتين أو هما معا، ممَّا يدلُّ دلالةً واضحةً على أنَّه استعمال مقصود أَراده سيويه في هاتين الحالين، وليس اضطراراً في مفهوم الخبر، أو الحال في الكتاب.

• الخبر بالمعنى المعجمي اللُّغوي: مفرد أخبار، أي: نَبأ⁽⁸⁶⁾

استعمل سيويه (الخبر) بالمعنى اللُّغوي قاصداً قسماً من أقسام الكلام يقابل الإنشاء⁽⁸⁷⁾ -أي: يقابل الاستفهام والأمر والنهي ونحوها- وذلك نحو قوله في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى: "فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة (رأيتُ) و(ضربتُ) و(أعطيتُ) في الإعمال والبناء على الأوَّل، في (الخبر) والاستفهام وفي كلِّ شيء"⁽⁸⁸⁾. وقوله في باب يُحذفُ منه الفعل لكثرتِه في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل: "ولا يجوز أن تقول: (يَنْتَهِي خيراً له)، ولا

أ أنتهي خيراً لي؟؛ لأنك إذا نهيت فأنت تزجّيه إلى أمر، وإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئاً من ذلك، إنّما تُعلمُ خبراً أو تسترشدُ مُخبراً⁽⁸⁹⁾، وقوله: "هذا باب ما ينتصب فيه المصدرُ كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره؛ لأنّه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل، كما كان (الحذر) بدلاً من اخذُر في الأمر وذلك قولك: (ما أنت إلا سيّراً)، و(إلا سيّراً سيّراً)، و(ما أنت إلا الضرب الضرب)، و(ما أنت إلا قتلاً قتلاً)، و(ما أنت إلا سيّر البريد سيّر البريد). فكأنّه قال في هذا كَلّه: (ما أنت إلا تَفَعَلُ فعلاً)، و(ما أنت إلا تَفَعَلُ الفعل)، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك. وصار في الاستفهام و(الخبر) بمنزلة في الأمر والنهي؛ لأنّ الفعل يقع ههنا كما يقع فهنا، وإن كان الأمر والنهي أقوى؛ لأنّهما لا يكونان بغير فعل، فلم يمتنع المصدرُ ههنا أن ينتصب، لأنّ العمل يقع ههنا مع المصدر في الاستفهام و(الخبر)، كما يقع في الأمر والنهي، والآخرُ غيرُ الأوّل كما كان ذلك في الأمر والنهي"⁽⁹⁰⁾. وقوله في باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً: "واعلم أنّه قد تدخل الألف واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكّنة التي تكون بدلاً من اللفظ بالفعل: كدخولها في الأمر والنهي و(الخبر) والاستفهام، فأجرها في هذا الباب مُجراها هناك"⁽⁹¹⁾. فنرى سيبويه يستعمل (الخبر) في مقابل الأمر والنهي والاستفهام، ممّا يدلُّ على أنّه يقصد الأسلوب الخبري وليس الخبر بمفهومه الاصطلاحي كما هو معروف عند النحويين.

واستعمالُ سيبويه (الخبر) بوصفه أسلوباً يقابل أسلوب الاستفهام والأمر والنهي والتداء هو استعمال البلاغيين بعد ذلك في دراسة المعاني، و"إنّ للبلاغة ولا سيما المعاني صلة وثيقة بالنحو كما لا يخفى...، وإن يكن لكلّ وجهة وغاية غير وجهة الآخر وغايته، فالمعاني يدرس أساليب التعبير في أحوالها المختلفة وصورها المتعددة...، حتى ليصح أن

يُستعمل بالبلاغة النحويّة أو بالنحو البلاغي⁽⁹²⁾، و"سيبويه في كتابه يعتمد على تحليل الأساليب ودراستها، لا من ناحية التّقييد، أو ما تدلّ عليه الحركة الإعرابيّة فحسب، وإنّما يدرسها من النّاحية البيانيّة الذوقية"⁽⁹³⁾، وعلى كل حال، يعدّ استعمال سيبويه (الخبر) بوصفه أسلوبًا دراسةً للمعنى من خلال الأساليب اللغويّة البلاغيّة.

وقد استعمل سيبويه (الخبر) بهذه الدّلالة في باب إضمار الخبر⁽⁹⁴⁾، وفي باب (كَمْ)⁽⁹⁵⁾، وفي أبواب التّداء⁽⁹⁶⁾، وفي أبواب النّفي بلا⁽⁹⁷⁾، وفي باب (أيّ) المضافة إلى الأسماء الموصولة⁽⁹⁸⁾، وفي باب الجزاء⁽⁹⁹⁾، وفي باب من أبواب (أنّ) تكون (أنّ) فيه مبنية على الظرف⁽¹⁰⁰⁾، وفي باب آخر من أبواب (إنّ)⁽¹⁰¹⁾، وفي باب (أمّ) و (أو)⁽¹⁰²⁾، وفي باب (أم) منقطعة⁽¹⁰³⁾، وفي باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد⁽¹⁰⁴⁾، وفي باب ما يتقدم أوّل الحروف⁽¹⁰⁵⁾.

• الخبر بالمعنى الاصطلاحي: أي خبر المبتدأ، وخبر التّوابع

استعمل سيبويه (الخبر) دالًّا على مفهومه الاصطلاحي. أي: بوصفه وظيفة نحويّة كما هو معروف عند النّحويّين اليوم في عدد من المواضيع والأبواب النحويّة في الكتاب، وبالنظر فيها يُلاحظ أنّ سيبويه يستعمله عند تحليل المحتوى الدّلاليّ للجملّة، أو دراسة المعنى النحويّ.

فقد استعمل سيبويه الخبر بمفهومه الاصطلاحيّ حين بحث أثر التّعريف والتّنكير، والتّقديم والتّأخير في المعنى الجملي؛ إذ "التقديم والتأخير الذي يعرف في الدرس اللغوي الحديث بـ (التحويل الموضوعي Local Transformation) من سمات المنهج الوصفيّ في كتاب سيبويه، عوّل عليه في تحديد المستوى الدّلاليّ للتّركيب النحويّ"⁽¹⁰⁶⁾، فقال في باب كان

وأخواتها والإخبار عن المعرفة: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ...، واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تشغلُّ به كان المعرفة، لأنه حدّ الكلام، لأنّهما شيءٌ واحدٌ، وليس بمنزلة قولك: (ضربَ رجلٌ زيدًا) لأنّهما شيان مختلفان، وهما في كان بمنزلةٍهما في الابتداء إذا قلت: (عبدُ الله منطلقٌ). تبتدئ بالأعراف ثم تذكر (الخبر)، وذلك قولك: (كانَ زيدٌ حليمًا)، و(كان حليمًا زيدٌ)، لا عليك أقدمت أم أخرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك: (ضربَ زيدًا عبدُ الله). فإذا قلت: (كان زيدٌ) فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر (الخبر). فإذا قلت: (حليمًا) فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت: (كان حليمًا) فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخرًا في اللفظ. فإن قلت: (كان حليمٌ) أو (رجلٌ) فقد بدأت بنكرةٍ، ولا يستقيم أن تُخبرَ المخاطبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يُزَلُّ به المخاطبُ منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا بابَ لبسٍ" (107).

وبينَ سيبويه عدمَ الاقتصار على المفعول الأول في -أفعال القلوب- فقال: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر وذلك قولك: (حَسِبَ عبدُ الله زيدًا بكرًا)" (108)، وعلل عدم الاقتصار بإرادة معنى الشك أو اليقين في خبر المفعول الأول، فقال: "وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقرَّ عندك من حال المفعول الأول، يقينًا كان أو شكًا، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقرَّ له عندك من هو. فإنما ذكرت (ظننتُ) ونحوه لتجعل (خبر المفعول الأول) يقينًا أو شكًا، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين" (109). فلأنه يشير إلى المعنى سمًا خبر المفعول الأول.

ونجد سيبويه يستعمل (الخبر) بهذا المفهوم في أبواب كثيرة من الكتاب نحو باب "ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثمّ يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما)"⁽¹¹⁰⁾، وفي "باب الإضمار في (ليس) و(كان) كالإضمار في (إنّ)"⁽¹¹¹⁾، وحين بحث التنازع في باب "الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك"⁽¹¹²⁾، وحين بحث المصادر المعرّفة بالألف واللام وما أشبهها في "باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات"⁽¹¹³⁾، وفي "باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك"⁽¹¹⁴⁾، وفي "باب حروف أُجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي وهي حروف النفي"⁽¹¹⁵⁾، وحين بحث المصادر غير المتصرفة في "باب أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكّتها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرّف في الكلام تصرّف ما ذكرنا من المصادر"⁽¹¹⁶⁾، وفي "باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ما أدخل فيه"⁽¹¹⁷⁾، وفي "باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء"⁽¹¹⁸⁾، وفي "باب (إنّما) و(أنّما)"⁽¹¹⁹⁾، وفي "باب آخر من أبواب (إنّ) وذلك قولك: (قد قاله القومُ حتّى إنّ زيدا يقوله)"⁽¹²⁰⁾.

ويظهر في هذه المواضع أنّ سيبويه يستعمل (الخبر) بمفهومه الاصطلاحيّ حين يبحث المعنى النحويّ في الجملة؛ إذ يُلاحظ أنّ سيبويه يبحث فيها الشكّ أو اليقين، ويبحث لبس المعنى وعدمه، كما يبحث أثر التعريف والتّكبير والتّقديم والتّأخير في المعنى، إلى غير ذلك، وأنّه استعمل فيها ألفاظاً تدلُّ على أنّه يدرس المعنى، نحو: (نقضت معنى ليس)، (فهذا معناه)، (قلب المعنى)، (لقلة التباسه على المخاطب)، (المخاطب سيستدل به)، (إذا لم ينقض المعنى)، إلى غير ذلك، وكأنّه يؤثر استعمال (الخبر) بمفهومه الاصطلاحيّ عند تحليل المحتوى الدلاليّ للجملة.

وما يُلاحظ إجمالاً على استعمالات سيبويه لتسميات هذا الباب النحويّ، أنّه استعمل (المبنيّ على المبتدأ)، و(الخبر) كثيراً في الكتاب بمفهوم الخبر الاصطلاحيّ، وأنّه يستعمل الاصطلاح في الكتاب تبعاً للحقل الذي يبحث فيه المفهوم. فنجدّه يستعمل (المبنيّ على المبتدأ) عند دراسة بناء الجملة وأنماطها التركيبية، ويستعمل (الخبر) عند دراسة محتواها الدلاليّ وتغيرات المعنى فيها.

الخاتمة والنتائج:

تتبع هذا البحث الألفاظ التي استعملت بمفهوم الخبر الاصطلاحي في كتاب سيبويه، التي جاءت مبنوثة في أبواب نحويّة متفرقة، وسعى إلى دراستها من منظور صاحبيها، بوصفها مثالا لاصطلاحات الكتاب، وقد خرج البحث بالنتائج الآتية:

1. بيّنَ البحث أنّ سيبويه لم يكن يرمي عند وصفه الخبر بـ(المسند إليه) إلى استعماله مصطلحاً مرادفاً للخبر، بل يرمي إلى بيان لزوم علاقة الإسناد بينه وبين المبتدأ كما هي بين الفعل والفاعل أو بين الفعل ونائب الفاعل عند تركيب بنية الجملة الأساسية منهما.
2. أوضح البحث أنّ سيبويه أطلق لفظ (المستقرّ) على الخبر في حالة واحدة، وهي عندما يكون الخبر ظرفاً أو جارّاً ومجروراً؛ وعلى الظرف والجارّ والمجرور عندما يصلحان خبراً، مراعيّاً تقدير معنى الاستقرار، فالمستقرّ قسمٌ من أقسام الخبر، وليس مصطلحاً مرادفاً أو بديلاً عن الخبر.
3. أظهر البحث أنّ سيبويه استعمل (المبنيّ على المبتدأ) بمفهوم الخبر الاصطلاحي عند دراسة بنية الجملة، وأنماطها التركيبية، وعلاقات الصيغ النحويّة التركيبية فيها. أي عند بحث الجملة من جهة التركيب.

4. بيّن البحث أنّ سيبويه يستعمل (الخبر) بالمفهوم الاصطلاحيّ -كما هو معروف لدى النحويين اليوم- عند دراسة دلالة الجملة، وتغيرات المعنى النحويّ فيها، وعند تحليل المعنى فيها. أي: عند بحث الجملة في الحقل الدلاليّ؛ ممّا يشير إلى استعماله بهذا المفهوم قصداً، وليس من قبيل الاضطراب والغموض في مصطلح هذا الباب.
5. أثبت البحث أنّ سيبويه كان يستعمل اصطلاحاته بوعي تام لمفوماتها، وإذا نُظِرَ إليها من خلال مُراد سيبويه منها، ظهر جليّاً استقرار المصطلح النحويّ في الكتاب.

وبناءً على ما سبق بيانه، يُعدُّ مصطلح الخبر مستقرّاً في كتاب سيبويه، وما يبدو أنّه تعدّد في لفظه أو في مفهومه؛ إنّما يرجع إلى حقل البحث الذي يدرس فيه سيبويه الجملة، فاستعمال (الخبر) كان في الحقل الدلاليّ للجملة، واستعمال (المبنيّ على المبتدأ) كان في الحقل التركيبيّ للجملة، وأمّا (المستقرّ) فمصطلح لنوعٍ محددٍ من أنواع الخبر، وقسمٍ من أقسامه، ولا يُعدُّ مصطلحاً مغايراً للخبر.

الهوامش والإحالات:

- (1) ينظر: مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، د.ط، 2003م: 9/1.
- (2) ينظر على سبيل المثال: علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، المطبعة العثمانية بالدراسة، القاهرة، ط 2، 1979م: 171، وعض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، ط1، 1981م: 94، 97، 130، وخديجة الحديثي، المدارس النحوية، مطبعة جامعة بغداد، العراق، د.ط، 1986م: 114-116، ومصطفى الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي: 2/ 28-31، ونوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار دجلة، عمان، الأردن، ط1، 2006م: 64.
- (3) غير التبويب المتبع لدى النحويين اليوم.
- (4) حدّ النحويون الخبر بأنّه: "الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً". موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت646هـ)، شرح المفصل: تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد

- الدين، القاهرة، ط2، 2015م: 1/ 203، وبأنه: "الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف المذكور في قوله: أو وصف رافع لمكتفى به". خالد بن عبدالله الأزهرّي (ت: 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح (أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م: 1/ 198.
- (5) ينظر: عمرو بن عثمان، سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1: 1/ 23 و 2/ 78، 126، وعض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 105.
- (6) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 55، والصفحة نفسها: هامش رقم (1)، والمصدر نفسه: 2/ 141، 143، وعبد الله محمد طالب الكناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية - دراسة في كتاب سيبويه: دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2007م: 21، 71.
- (7) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 23، 88 و 2/ 118، وعض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 105، ومصطلحات نحوية رقم (9) مصطلح الخبر: 157.
- (8) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 59، 135 و 3/ 38، وعض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 105، والسيد علي حسن مطر، مصطلحات نحوية رقم (9) مصطلح الخبر، مجلة تراثنا <http://rafed.net/turathona>، شبكة الرافدين للتنمية الثقافية www.rafed.net 1997-2007: 157. واستعمل سيبويه (الصفحة) أيضًا للدلالة على مفهوم الخبر، باعتبار الخبر وصفًا في المعنى للمبتدأ. ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 36.
- (9) ممّا ينبغي الإشارة إليه هنا أنّ المسند إليه في الجملة الاسمية عند سيبويه هو الخبر، والمبتدأ هو المسند. ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 78، 126، والمفهوم عند النحويين اليوم على العكس من ذلك.
- (10) ينظر: نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 58.
- (11) يذهب محمد كاظم البكاء إلى أن سيبويه قد جعل الأبواب السبعة الأولى من الكتاب مقدمات لأبواب الكتاب اللاحقة، ويؤيده الباحث في ذلك، ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 12، 13، 23، ومحمد كاظم البكاء، كتاب سيبويه: مقدمة الكتاب، المورد، العراق، مج 19، ع 1، 1990م: 184-185.
- (12) سيبويه، الكتاب: 1/ 23.
- (13) ينظر: حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2007م: 142.
- (14) قال السّيرافي في شرح هذه العبارة من كلام سيبويه: "يعني: فمن باب المسند والمسند إليه الذي أحكمنا معانيه، المبتدأ وما بعده إلى قوله: (يذهبُ عبدُ الله)". أبو سعيد السّيرافي (ت 368هـ)، شرح كتاب

سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،
2008م: 1/ 174.

(15) سيبويه، الكتاب: 2/ 78.

(16) سيبويه، الكتاب: 2/ 126.

(17) سيبويه، الكتاب: 3/ 328 - 329.

(18) يقول حسن عبد الغني الأسدي: "التركيب الإسنادي تركيب بنائي بحث، يعتمد على اللبنة الأولى وهي
المسند ثم يبيّن المتكلم عليها لبنة أخرى هي المبني عليه أو المسند إليه". مفهوم الجملة عند سيبويه:
142.

(19) سيبويه، الكتاب: 1/ 23.

(20) المصدر نفسه: 1/ 23.

(21) المصدر نفسه: 1/ 23.

(22) المصدر نفسه: 2/ 78.

(23) المصدر نفسه: 2/ 78.

(24) المصدر نفسه: 2/ 126.

(25) المصدر نفسه: 3/ 328.

(26) المصدر نفسه: 1/ 23.

(27) المصدر نفسه: 2/ 78.

(28) المصدر نفسه: 2/ 126.

(29) ينظر: نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 236- 237.

(30) حسن عبد الغني الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه: 141.

(31) ينظر: غالب فاضل المطليبي، وحسن عبدالغني الأسدي، المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه،
مجلة المورد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، المجلد (27)، العدد الثالث، 1999م: 9.

(32) حسن عبد الغني الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه: 46.

(33) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 55، وعبد الله الكناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية - دراسة في كتاب
سيبويه: 21، 71.

(34) سيبويه، الكتاب: 1/ 54- 56.

(35) سيبويه، الكتاب: 2/ 88 - 89، وينظر: محمد كاظم البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار
الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1989م: 82 - 84.

(36) سيبويه، الكتاب: 2/ 128.

- (37) المصدر نفسه: 2 / 131 - 132.
- (38) المصدر نفسه: 2 / 141 - 143.
- (39) المصدر نفسه: 3 / 502.
- (40) المصدر نفسه: 3 / 502 - 503.
- (41) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 410 و 2 / 122، 124، 125 و 3 / 24.
- (42) المصدر نفسه: 1 / 56.
- (43) المصدر نفسه: 2 / 89.
- (44) ينظر: ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، أشرف عليه وراجعته: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م: 119/2، وبهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت: 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1999م: 106 - 107، وخالد بن عبدالله الأزهري، شرح التصريح: 1 / 206، وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة: 1 / 375 - 376. وعلي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية الجمل: الظرفيّة- الوصفية- الشرطيّة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007 م: 62، ومحمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2001 م: 173.
- (45) سيبويه، الكتاب: 1 / 23.
- (46) المصدر نفسه: 2 / 78.
- (47) المصدر نفسه: 2 / 126.
- (48) "المراد بالتضام أن تستلزم وحدة نحوية في التركيب ظهور وحدة نحوية أخرى. وهو وسيلة شكلية لوصف بنية التراكيب النحوية، وتحليل بنيتها، ذلك أن أجزاء الجملة الواحدة تحتاج بعضها إلى بعض في علاقة اعتمادية، وتعرف هذه الوسيلة في الدرس اللغوي الحديث بـ(قواعد الحالات المتناهية) وهي القواعد التي تحدد العلاقة بين خطى متعددة، كلّ خطوة منها تعتمد على الخطوة التي تليها. كاعتماد الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية، واعتماد المبتدأ على الخبر في الجملة الاسمية، واعتماد حرف الجر على المجرور، والمضاف على المضاف إليه". نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 257، وينظر في بيان قرينة التضام: المصدر نفسه: 257 - 260، وتّمّام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م: 216 - 217.
- (49) سيبويه، الكتاب: 1 / 23، وينظر: نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 258.
- (50) ينظر: تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها: 216-221.

- (51) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 80 - 81.84 - 88، 91، 92، 101 - 107، 127، 131.
- (52) سيبويه، الكتاب: 1/ 80 - 81.
- (53) البيت للحارث بن كلدة، ينظر: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت: 385هـ)، شرح أبيات سيبويه: تحقيق: محمد على سلطان، دار المأمون للتراث، دمشق، د ط، 1979م: 1/ 365، وبلا نسبة في شرح المفصل: 6/ 137.
- (54) سيبويه، الكتاب: 1/ 84 - 88.
- (55) نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 269. وهذا الصنيع كصنيع التوزيعيين الذين يميزون الوحدات النحوية إحداهما من الأخرى بحسب ما تتوزع فيه من مواقع نحوية في الجملة. ينظر في ذلك: بريجيتة بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي: ترجمه وعلق عليه ومهد له: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004م: 218، 229 - 231، وفاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون - دراسة ونصوص، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1993م: 36 - 38.
- (56) سيبويه، الكتاب: 1/ 154 - 155.
- (57) المصدر نفسه: 1/ 270 - 271.
- (58) المصدر نفسه: 2/ 117 - 118، وينظر: المصدر نفسه: 2/ 342 و 3/ 28.
- (59) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 235، 238، 239.
- (60) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 156، 160، 170.
- (61) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 363 - 393.
- (62) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 363 - 364، 365 - 366، و 3/ 74 - 75.
- (63) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 9، 10.
- (64) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 56، 69.
- (65) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 162 - 163.
- (66) غالب فاضل المطليبي، وحسن عبدالغني الأسدي، المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه: 9.
- (67) محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، دار القلم، الكويت، ط1، 1998م: 23.
- (68) ينظر: محمد كاظم البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: 83 - 85.
- (69) ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 77.
- (70) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 78.
- (71) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 86.
- (72) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 88.

- (73) المصدر نفسه: 2 / 147.
- (74) المصدر نفسه: 2 / 81-77.
- (75) المصدر نفسه: 2 / 86.
- (76) المصدر نفسه: 2 / 88.
- (77) عبد الله محمد الكناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية - دراسة في كتاب سيبويه: 107.
- (78) السيوطي، همع الهوامع: 2 / 301، 303، وفي شرح المفصل: 2 / 152، يقول ابن يعيش: "إنما استحقت الحال أن تكون نكرة؛ لأنها في المعنى خبرٌ ثانٍ".
- (79) ينظر: غالب فاضل المطلبي، وحسن عبدالغني الأسدي، المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه: 13.
- (80) يراد بالقلب في النَّحو: "التبادل بين الكلمات في المواقع الإعرابية، وعدّوا ذلك من فنون الكلام". محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: 215.
- (81) سيبويه، الكتاب: 2 / 49 - 51.
- (82) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 5 و 8.
- (83) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 33.
- (84) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 110.
- (85) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 114.
- (86) ينظر: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 718هـ)، القاموس المحيط، تحقيق وتقديم: يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008م: مادة: (خبر).
- (87) يقول السيوطي: "النوع السابع والخمسون في الخبر والإنشاء. اعلم أن الحذاق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انحصار الكلام فيهما وأنه ليس له قسم ثالث". جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ)، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: فؤاز أحمد زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004م: 629 - 631.
- (88) سيبويه، الكتاب: 1 / 119.
- (89) المصدر نفسه: 1 / 289.
- (90) المصدر نفسه: 1 / 335.
- (91) المصدر نفسه: 1 / 381.
- (92) علي النَّجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة: 194.
- (93) شعبان عوض محمد العبيدي، النَّحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، منشورات جامعة قار يونس، 1989م: 117.

- (94) ينظر: سيويه، الكتاب: 2 / 129.
- (95) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 156-157، 160-161، 168.
- (96) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 231-232.
- (97) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 274-275 و 2 / 301، 305-307.
- (98) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 404 - 406.
- (99) ينظر: المصدر نفسه: 3 / 56 - 59.
- (100) ينظر: المصدر نفسه: 3 / 134 - 135، 138 - 139.
- (101) ينظر: المصدر نفسه: 3 / 143 - 144.
- (102) ينظر: المصدر نفسه: 3 / 169.
- (103) ينظر: المصدر نفسه: 3 / 172.
- (104) ينظر: المصدر نفسه: 3 / 320، 324 - 325.
- (105) ينظر: المصدر نفسه: 4 / 144، 148.
- (106) نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيويه: 283، وينظر: دلخوش جارالله حسين دزه بي، البحث الدلالي في كتاب سيويه، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006 م: 298 - 317.
- (107) سيويه، الكتاب: 1 / 45، 47 - 48.
- (108) المصدر نفسه: 1 / 39.
- (109) المصدر نفسه: 1 / 40.
- (110) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 59، 61، 65، 66.
- (111) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 71، 72.
- (112) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 76، 77.
- (113) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 328، 329.
- (114) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 421، 422، 425، 434.
- (115) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 145، 147-149.
- (116) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 322، 325-326.
- (117) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 311 - 314، و 2 / 315 - 316، 318.
- (118) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 104-119.
- (119) ينظر: المصدر نفسه: 3 / 129 - 131.
- (120) ينظر: المصدر نفسه: 3 / 143 - 144.

قائمة المصادر والمراجع:

- (1) ابن هشام الأنصاريّ (ت:761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، أشرف عليه وراجعته: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 2005م.
- (2) أبو سعيد السّيرافي (ت:368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.
- (3) أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السّيرافي (ت:385هـ)، شرح أبيات سيبويه: تحقيق: محمد على سلطان، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ط، 1979م.
- (4) برجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي: ترجمه وعلق عليه ومهّد له: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004م.
- (5) بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت:769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1999م.
- (6) تمّام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 1973م.
- (7) جلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ (ت:911هـ)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط، د.ت.
- (8) جلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ (ت:911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: فوّاز أحمد زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، 2004م.
- (9) حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.

- (10) خالد بن عبدالله الأزهرّي (ت: 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح (أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 2006م.
- (11) خديجة الحديثي، المدارس النحوية، مطبعة جامعة بغداد، العراق، د.ط، 1986م.
- (12) دلخوش جار الله حسين دزه بي، البحث الدلالي في كتاب سيبويه، المعتمد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006م.
- (13) السيد علي حسن مطر، مصطلحات نحوية رقم (9) مصطلح الخبر، مجلة تراثنا <http://rafed.net/turathona>، شبكة الرافدين للتنمية الثقافية: www.rafed.net 1997-2007.
- (14) شعبان عوض محمد العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، منشورات جامعة قاريونس، د.ط، 1989م.
- (15) عبد الله محمد طالب الكناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية - دراسة في كتاب سيبويه: دار الكتاب الثقافي، الأردن، د.ط، 2007م.
- (16) علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية الجمل: الظرفيّة- الوصفيّة- الشرطيّة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007م.
- (17) علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، المطبعة العثمانية بالدراسة، ط2، 1979م.
- (18) عمرو بن عثمان، سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1. د.ت.
- (19) عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1، 1981م.
- (20) غالب فاضل المطلي، وحسن عبدالغني الأسدي، المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه، مجلة المورد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، المجلد (27)، العدد الثالث، 1999م.

- (21) فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون - دراسة ونصوص، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
- (22) محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2001م.
- (23) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 718هـ)، القاموس المحيط، تحقيق وتقديم: يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008م.
- (24) محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، دار القلم، الكويت، ط1، 1998م.
- (25) محمد كاظم البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1989م.
- (26) مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، 2003م.
- (27) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 646هـ)، شرح المفصل: تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، القاهرة، ط2، 2015م.
- (28) نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار دجلة، عمان، الأردن، ط1، 2006م.

